

ملف صحفي مخصص ليوم دراسي و إعلامي بمقر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (الجبس)
بتاريخ 18 ابريل 2010



صورة: ر.ظاهر (مصدر جريدة المجاهد)

الفهرس

- مصدر جريدة وكالة الأنباء الجزائرية
- 01 استيراد 30000 طن من مسحوق الحليب تحسبا لشهر رمضان
- مصدر جريدة الشروق اليومي
- 01 الجزائر قدمت طلبيات لاستيراد 30 ألف طن من بودرة الحليب
66 ألف شركة خارجة عن القانون سيتم شطبها نهائيا من السجل التجاري
- مصدر جريدة الحوار
- 02 جعبوب يعد بتسوية وضعية رواتب موظفي غرف التجارة والصناعة
- مصدر جريدة المساء
- 04 54 بالمائة من الشركات لم تودع حساباتها الاجتماعية
جعبوب يهدد بشطب سجلها التجاري وتوقيف نشاطها

مصدر جريدة: وكالة الأنباء الجزائرية 19 ابريل 2010

استيراد 30000 طن من مسحوق الحليب تحسبا لشهر رمضان

الجزائر - أعلن وزير التجارة الهاشمي جعوب يوم الأحد أن الحكومة إتخذت جميع التدابير اللازمة من أجل ضمان توفر المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع خلال شهر رمضان من بينها استيراد 30000 طن من مسحوق الحليب. و أوضح جعوب للصحافة خلال اجتماع قطاعي تقيمي مغلق أنه "توخيا لمزيد من الحيلة و إلى جانب الاحتياطي الذي يوفره الديوان الوطني المهني للحليب طلبت الحكومة من هذا الديوان استيراد 30000 طن من مسحوق الحليب كإضافة للاحتياطي الموجود" خلال شهر رمضان الذي يكثر فيه الطلب على مشتقات الحليب. و أكد الوزير ان "سعر كيس الحليب سيبقى بـ25 دينار" مذكرا بالتدابير الأخيرة التي اتخذت من قبل المجلس الحكومي المشترك لضبط السوق و توفير المواد سيما اللحوم (الابقار و الاغنام).



مصدر جريدة: الشروق اليومي 18 ابريل 2010
من طرف: جميلة بلقاسم

الجزائر قدمت طلبات لاستيراد 30 ألف طن من بودرة الحليب

66 ألف شركة خارجة عن القانون سيتم شطبها نهائيا من السجل التجاري



وزير التجارة الهاشمي جعوب

قال وزير التجارة الهاشمي جعوب أن 66 ألف شركة تم تصنيفها كشركات خارجة عن القانون من مجموع 92 ألف مسجلة في السجل التجاري، لأنها لم تحترم إيداع حساباتها الإجتماعية، وهو ما يعادل 46 بالمائة من مجموع الشركات الناشطة عبر الوطن...

وأوضح جعوب بأن هذه النسبة مرشحة لأن تصل إلى 80 بالمائة من الشركات المسجلة في السجل التجاري، وأضاف جعوب "هذه المؤسسات لم تعد تردعها القوانين، وعددها أصبح يتزايد سنويا، حيث أن عدد الشركات التي لا تودع حساباتها الإجتماعية لم يكن يتعدى نسبة 12 بالمائة من مجموع الشركات المسجلة في السجل التجاري عبر الوطن في الأربع سنوات الماضية، ليرتفع عددها فجأة إلى 66 ألفاً".

وأضاف جعبوب بأن وزارته أمرت باتخاذ إجراءات أكثر صرامة، وإجراءات عقابية بالدرجة الأولى من خلال الشطب النهائي لكل تلك الشركات من السجل التجاري، وإقصائها من المشاركة في الصفقات العمومية ومن كل معاملات التجارة الخارجية في حالة عدم إيداعها لحساباتها الإجتماعية، وإلا فإن يد الحكومة طويلة، وسنطالب بشطبها نهائياً، مؤكداً أن "هذه الإجراءات ستطبق بصرامة هذه المرة لإضفاء الشفافية وإلزام المتعاملين باحترام قوانين الجمهورية، لأننا لاحظنا تمرداً تاماً من بعض المتعاملين على قوانين الدولة، ومعظمهم عبارة عن شركات وهمية أو ظرفية تظهر وتختفي، حيث يخلقها ظرف إقتصادي وإجتماعي معين، ثم سرعان ما تختفي". وبخصوص الأجور المتأخرة لعمال غرف الصناعة والتجارة عبر مختلف ولايات الوطن، كشف وزير التجارة بأن هذا المشكل ستنتم تسويته نهائياً باستحداث ميكانيزمات لضمان تمويل دائم للغرف المقدر عددها بـ 48 غرفة عبر الوطن، وهذا الإجراء سيتم تطبيقه مباشرة بعد انتخاب الرؤساء الجهويين والولائيين لغرف الصناعة والتجارة والغرفة الوطنية، وسيتم إعطاء المبالغ الكافية لتسديد رواتب الموظفين وتجديد هذه الفضاءات، مضيفاً أن سبب عدم دفع أجور هؤلاء الموظفين يعود إلى أن الغرف لم تستفد من موارد مالية كافية.

وقال جعبوب بمناسبة اجتماعه امس بإطارات القطاع بالعاصمة، أن الحكومة قررت رفع الحظر عن استيراد لحوم الغنم الطازجة من الفاتح جويلية إلى نهاية أوت القادمين، على ألا تتعدى الكمية المستوردة من السلعة ذاتها 10 آلاف طن، وقدمت الجزائر طلبيات لاستيراد 30 ألف طن من بودرة الحليب إضافية خصيصاً لشهر رمضان، لأن هذه المادة يزداد الطلب عليها خلال شهر هذا الشهر.

مصدر جريدة: الحوار 19 ابريل 2010
من طرف : سامية ب

جعبوب يعد بتسوية وضع رواتب موظفي غرف التجارة والصناعة

طمأن وزير التجارة، الهاشمي جعبوب، موظفي غرف التجارة والصناعة الذين لم يتقاضوا رواتبهم في الفترات الماضية بتسوية وضعيتهم في أقرب الآجال، وخلال لقائه أمس بالمديرين الولائيين التابعين لقطاعه، أوضح جعبوب أن مصالحه قامت بوضع ميكانيزمات جديدة لضمان تزويد دائم للغرف بالموارد المالية الضرورية لضمان صرف رواتب العمال، وهذا بعد تجديد رؤساء الغرف بعد الانتخابات التي أجريت قبل أيام. وأعلن الوزير أن العديد من الغرف كانت تعاني من مشكل تسديد رواتب الموظفين، وهذا بسبب الميزانية الضئيلة التي تصرف على 48 غرفة عبر الوطن والمقدرة بمليار ونصف مليون سنتيم سنوياً، وأشار وزير التجارة إلى أنه سيتم خلال الاجتماع الموسع الذي سيضم الرؤساء الغرف المنتخبين حديثاً من أجل إعطاء المبالغ المالية الكافية لتسديد الرواتب وتجديد هياكل الغرف. من جهة أخرى، أعلن المسؤول الأول عن قطاع التجارة أن انتخابات تجديد هياكل الغرف للتجارة والصناعة قد جرت في أجواء هادئة، تم من خلالها تجديد الثقة في بعض الرؤساء وتغيير بعضهم، مشيراً إلى أن الرئيس السابق للغرفة الوطنية للتجارة والصناعة فضل عدم الترشح لعهدته أخرى لتقلد نفس المنصب.

الشركات المتهرّبة من إيداع حساباتها الاجتماعية مهدّدة بالشطب من السجل التجاري

هدّد وزير التجارة، الهاشمي جعبوب، الشركات التي لم تقم بعد بإيداع حساباتها الاجتماعية لدى المركز الوطني للسجل التجاري بشطبها من النشاط التجاري نهائياً، مشيراً إلى أن الإجراءات الردعية التي قامت بها الحكومة لإلزام هذه الشركات بالقيام بالعملية لم تكن كافية. وخلال تدخله أمس بمناسبة افتتاح يوم دراسي تقييمي للمدراء اللواتيين للتجارة بمقر الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجي "ألجكس"، أوضح الوزير أن الإجراء الجديد المتعلق بشطب نشاط المؤسسة من السجل التجاري، هو الحل الأنسب لممارسة التجارة في إطار الشفافية، متوقفاً بلوغ نسبة 90 بالمئة من مجموع الشركات التي ستقوم بالعملية من مجموع 92 ألف شركة، خاصة وأن الإجراءات التي اتخذتها الحكومة السنة الماضية للضغط على أصحاب الشركات لإيداع حساباتهم لم تكن كافية، وبلغ عددها السنة الماضية 66 ألف مؤسسة تمردت على قوانين الجمهورية. وتتعلق القوانين الصارمة التي تم استصدارها في إطار قانون المالية لسنة 2009 بإقصاء المؤسسات التي لم تودع حساباتها من التجارة الخارجية ومنعها من ممارسة النشاطات في إطار الصفقات العمومية. أما فيما يخص الشركات التي ترغب بشطب نشاطها من السجل التجاري، فأعلن وزير التجارة أنها تتمكن من الإقدام على الخطوة دون تسوية وضعيتها الجبائية، إلا أنه ستنتم متابعتها من طرف العدالة لاسترجاع تلك المستحقات.

وأوضح الوزير أن الإجراء المعمول به سابقاً والمتعلق بوجوب تقديم مستخرج ضرائب يحمل عبارة "لاشيء" عند طلب شطب سجل تجاري، حال دون إقدام الشركة إلى المركز التجاري لشطب نشاطها، وهو ما أدى إلى بروز عوائق تنظيمية، بسبب عدم معرفة العدد الحقيقي للشركات الناشطة في النشاط التجاري. وأعلن وزير التجارة أن المرسوم التنفيذي 10 / 89 المؤرخ في 10 مارس 2010 الذي يحدد كيفية متابعة الواردات المعفاة من الرسوم الجمركية في إطار أسواق التبادل الحر قد دخل حيز التنفيذ بدء من تاريخ 14 أفريل الجاري، وهذا من خلال استحداث الرخصة المسبقة للاستفادة من الإعفاء الجمركي للسلع المستوردة من مناطق التبادل الحر.

ويتم في إطار المرسوم الجديد إصدار وثيقة خاصة بالموردّ بسلمها المدير الجهوي المعني لأصحابها وفق ما ينص عليه المرسوم التنفيذي، ودعا جعبوب في هذا السياق المديرين الجهويين إلى ضرورة التسريع بتسليم الوثائق للمستوردين لاستغلال المعلومات وفقاً للقانون الجديد. وحسب وزير التجارة، فإن القانون الجديد سيضفي المزيد من الشفافية على الممارسات في الاقتصاد الوطني وحماية القدرة الشرائية للمواطن، كما سيعمل على محاربة الغشاشين.

54 بالمائة من الشركات لم تودع حساباتها الاجتماعية

جعوب يهدد بشطب سجلها التجاري وتوقيف نشاطها

هدد السيد الهاشمي جعوب وزير التجارة الشركات التي تخالف القانون ولا تلتزم بإيداع حساباتها الاجتماعية بشطبها نهائيا من مصالح السجل التجاري ومنعها من ممارسة نشاطها التجاري. مؤكدا أن 66 ألف شركة فقط التزمت بإيداع حساباتها الاجتماعية خلال سنة 2009 من مجمل الشركات المعنية بهذا الإيداع والمقدر عددها بـ92 ألف شركة بحيث لم تتجاوز نسبة الإيداع 46 بالمائة.

وأكد السيد جعوب أن دائرته الوزارية تناقش حاليا قرار شطب هذه الشركات التي لا تقوم بإيداع حساباتها الاجتماعية وفقا لما ينص عليه القانون، وهو القرار الذي سيعتمد رسميا في القوانين القادمة.

وقد سبق أن نص قانون المالية لسنة 2009 على معاقبة هذه الشركات في حال عدم إيداع حساباتها الاجتماعية بإقصائها من التعامل في مجال التجارة الخارجية إذا كانت تنشط في التصدير والاستيراد، وحرمانها من المشاركة في الصفقات العمومية إذا كانت تنشط في قطاع الأشغال العمومية. علما أن ملفات هذه الشركات كانت تحال على العدالة من قبل في السنوات الأولى من صدور القانون المتعلق بالزامية إيداع الحسابات الاجتماعية، غير أن عقوبات العدالة لم تكن كافية لردع أصحاب هذه الشركات يضيف الوزير خلال اللقاء الذي جمعه بمدراء التجارة بمقر الوكالة الجزائرية لترقية التجارة الخارجية بالعاصمة.

وفي هذا السياق دعا الوزير إطارات ومدراء قطاعه للمشاركة باقتراحاتهم في إثراء ورشة إعداد مشروع قانون المالية لسنة 2011 كونهم في اتصال مستمر مع المتعاملين التجاريين وعلى دراية بخبايا ووضعيات النشاط، وذلك في خطوة لاقتراح قوانين من شأنها إضفاء الشفافية على النشاط التجاري وعمليات التصدير والاستيراد.

وأفاد المسؤول في ندوة صحفية نظمها على هامش هذا اللقاء أن الجزائر لم تستورد سوى 6,1 مليار دولار من السلع من المنطقة العربية للتبادل الحر، تمثلت في 252 منتوجا من ست دول فقط من مجموع 21 دولة عربية عضو في المنطقة. وهو ما يبين أن المبادلات التجارية العربية لا تزال ضعيفة في الوقت الذي بلغت فيه فاتورة الاستيراد بالجزائر 40 مليار دولار في سنة 2009 منها 5 ملايين دولار من فرنسا و4 ملايين من الصين. مشيرا إلى أن قائمة السلع التي تمنع الجزائر استيرادها من الدول العربية بغرض تشجيع الإنتاج المحلي حددت بـ1294 منتوجا، وهي قائمة قابلة للزيادة أو الانخفاض حسب حاجيات السوق الوطنية.

من جهة أخرى كشف السيد جعوب عن عقد اجتماع في الأيام القادمة بعد الانتهاء من عمليات انتخاب رؤساء غرف التجارة والصناعة على مستوى الـ48 ولاية وانتخاب رئيس الغرفة الوطنية للصناعة والتجارة أيضا هذه الأيام للتشاور حول الميزانية التي ستخصص لهذه الغرف في الوقت الذي تعاني فيه من نقص في الميزانية وغياب مداخل تسمح لها بدفع أجور عمالها، بحيث لا تتجاوز الميزانية الممنوحة لجميع هذه الغرف على المستوى الوطني 5,1 مليار سنتيم وهي ميزانية قليلة جدا. كما طالب الوزير القائمين على قطاع الغرف بعد تسوية مشاكلها المالية بالعمل على ترقية التجارة والصناعة بتقديم خدمات واقتراحات للمتعاملين.

وشدد الوزير على أهمية محاربة الفوضى التي يعرفها النشاط التجاري لإضفاء الشفافية المطلوبة، مثلما هو معمول به في باقي دول العالم، لذا تم إصدار الرخصة المسبقة للاستفادة من الإعفاء الجمركي للسلع المستوردة من مناطق التبادل الحر، حيث توقف الوزير عند أهم آليات الإعفاء والحصص، بالإضافة إلى إجراءات منع الإغراق واللجوء إلى إمكانية وضع ضريبة جزافية لكبح استيراد السلع التي يمكن إنتاجها محليا، وكذا وضع رخصة الاستيراد. وأشار المتحدث إلى أن المرسوم رقم 10 - 89 المؤرخ في العاشر من مارس 2010 يحدد كيفية متابعة الواردات المعفاة من الحقوق الجمركية لمعرفة مستورديها ومنطقة استيرادها وكذا مصدرها وهي الوثيقة التي يمنحها المدير الجهوي للتجارة والتي تسمح بمراقبة فعالة للسلع.

وذكر المسؤول الأول عن قطاع التجارة أن الوزير الأول السيد أحمد أويحيى ترأس في الأيام الأخيرة مجلسا وزاريا مشتركا من أجل التحضير لشهر رمضان حيث تم اتخاذ قرارات لتوفير الإنتاج من خضر، فواكه، حليب، لحوم ببيضاء ولحم الخروف الطازج حيث ستمنح رخص للخواص لاستيراده، علما أن استيراد لحم الخروف بالجزائر ممنوع إلا بعد الحصول على رخصة من وزارة الفلاحة، إذ من المتوقع استيراد 10 آلاف طن من لحم الخروف وكذا الحبوب الجافة من أجل التصدي للندرة التي عادة ما تكون سببا في الارتفاع الفاحش للأسعار خلال شهر الصيام.

وفي حديثه عن شهر رمضان أضاف الوزير أن مصالحه وبالتنسيق مع وزارة الداخلية والجماعات المحلية تعمل من خلال البلديات على محاربة ظاهرة تغيير النشاط التجاري خلال شهر رمضان، حيث يلجأ العديد من التجار إلى تغيير نشاطهم وبيع الحلويات. مشيرا إلى أن البلديات لم تعد الآن تمنح تراخيص لتغيير النشاط التجاري عن ذلك المدون في السجل التجاري لصاحب المحل.